كلمة التحرير

ماذا خسر العالم بانحطاط الـمُفكِّرين

هيئة التحرير*

قد يذكّرنا عنوان كلمة التحرير بعنوان معروف جداً في الأوساط الثقافية والإصلاحية، وهو مؤلَّف الندوي "ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين"، الذي صدر عام 1944م. وهو الكتاب الذي قلب فيه معادلة الـمُؤثِّر والمتأثِّر (الغرب والمسلمين)، وطرح فيه أبو الحسن الندوي أسئلة مهمة منها: هل للمسلمين صلة وثيقة بالمصير الإنساني وبالأوضاع العالمية؟ وماذا سيربح العالم من تقدُّم المسلمين؟ وهل المسلمون حقّاً في وضع يمكن القول فيه: إن العالم قد خسر شيئاً بانحطاطهم؟ وهل المسلمون على مستوىً يجوز أن يُقال فيه: إن العالم قد خسر شيئاً بتقهقرهم وبتخلّفهم عن مجال القيادة العالمية؟. وعرض الندوي في كتابه دور الإسلام في حياة البشرية، وفي نقلها من النقيض إلى النقيض: دينياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً إلخ، ليصل في النهاية إلى حاجة البشرية لقيادة حكيمة تستلهم هذا الدور الذي قامت به الحضارة الإسلامية؛ إذ إن خلوَّ البشرية من الإسهام الإسلامي وانحطاط المسلمين هو خسران للبشرية جمعاء لا للمسلمين وحدهم.

إن استدعاءنا عنوان الندوي في سياق هذه الكلمة ليس من باب المقاربة أو المقارنة أو المفارقة، بل هو محاولةٌ لتوصيف مكانة المفكِّر -الإنساني بصورة عامة والإسلامي بصورة خاصة- في خارطة التغيير وبناء الحاضر، ومحاولةٌ كذلك لتلمُّس الأزمة التي تعيشها الإنسانية في الوقت الراهن، بعد أن عصفت بها أزمات كثيرة خلال القرن الماضي والقرن الحاضر. ولعل التَّسارع في نشوء الأزمات

* هيئة التحرير (2024). كلمة التحرير: ماذا خسر العالم بانحطاط الـمُفكِّرين، **مجلة "الفكر الإسلامي المعاصر"**، مجلد 30، العدد107، 5-11. DOI: 10.35632/citj.v30i107.8943

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي 2024 ©

العالمية بشتّى صورها: الطبية والاجتماعية والاقتصادية إلخ، فضلاً عن الحروب الدولية، جعل البشرية في طورٍ خطر جداً، نستطيع توصيفه -بكثير من القلق- بأنه خطر وجودي يهدد ديمومتها وفاعليتها الإنسانية والحضارية.

والسؤال الذي يُطرح في الأوقات كلها، لماذا يحدث هذا؟ وأين الحكمة الإنسانية التي حافظت على وجود المجتمعات رغم ما اعترى البشرية من أزمات ونكسات؟ وأين دور المفكرين والعلماء والفلاسفة والحكماء وعلماء الدين في درء وقوع هذه الأزمات أو تشخيصها، ومحاولة وضع الحلول العملية والمستقبلية لإنقاذ البشرية، والإسهام في بناء عالم أفضل؟. ونحن هنا نستخدم لفظ "المفكّر" للتعبير عن ألفاظ ذات حقل دلالي مشترك، يجمعها فِعْل التفكير الذي يقوم به الإنسان بمستوياته المتعددة، مثل: الفيلسوف والمثقف والعالِـم والأكاديمي إلخ. ولكننا نفضل استخدام لفظ "المفكِّر" لما له من دلالة على النظر في الكُلّيّات بمستوى معيّن من الشمولية، فهو لفظ شامل للحقول الدلالية الأخرى.

كلمةُ "انحطاط" على وزن "انْفِعَال" من الفعل "انْفَعَل"، وفيها زيادة تدلُّ على المطاوعة؛ أي القابلية لعملية الحطّ. وهذا يعني قابلية المفكّر للتحوّل من فاعليته الإيجابية في بناء الفرد والمجتمع والأمة والإنسانية، إلى ما نسميه بالوعي السالب؛ أي الانكفاء عن ممارسة دوره الفاعل؛ تقاعساً أو قصداً. وأن يترك دور البناء والتغيير -رغبةً أو كرهاً- إلى التيارات النفعية البراغماتية، لا سيما الاقتصادية منها والسياسية، كما هو الحال في السنوات العجاف التي سيطر فيها وادي السيلكون -وما زال- على اتخاذ القرارات بالنيابة عن البشرية جمعاء، وغدا أصحاب شركات التقنية يتحدثون عن كيفية صناعة إنسان المستقبل الخارق (super man)، الذي يستطيع التكيّف مع الأمراض والكوارث، لِـما وُضع فيه من تقنيات وشرائح تؤهله لتجاوز التكيّف الطبيعي. وبهذه التصوّات التقنية لمصير الإنسان والبشرية، رُسِم التقنيُّ مفكِّراً بديلاً عن المفكِّر الحقيقي، الذي ينطلق من توصيفه الإنسانَ بأنه جسد وروح وفكر وإرادة وغرائز، وليس جسداً فحسب.

وما زال السؤال حاضراً؛ ماذا نعني بـ "انحطاط المفكّر"؟ ولماذا حدث هذا "الانحطاط"؟

نستطيع تأطير هذين السؤالين بعيداً عن منطق الإكراه والجبر الذي تمارسه "السلطة" -أياً كان نوعها- على المفكّر لكي يكون أداةً من أدواتها، وسوطاً مهيمناً في النطاق الأكاديمي والعلمي والمنهجي ومختبرات التفكير إلخ. وبناءً عليه، سنبحث في توصيف "المفكّر الواعي" بإرادته الحرّة ودوره في التغيير، والذي يبتعد عن صفة "مثقف أو مفكّر السلطة". وحتى يتسنى لنا ضبط إيقاع المسألة، ينبغي أن نفكّك هذا "الانحطاط" في متن الدائرة الغربية، وفي متن الدائرة العربية الإسلامية، لما لكل دائرة من خصوصية في المنطلقات والرؤى والآليات والمقاصد والمآلات.

أظهرت الفترة الممتدة ما بين النصف الثاني من القرن العشرين حتى هذه اللحظة أن ثمة خللاً واضحاً اعترى الفكر الغربي؛ تصوّراً وآلياتٍ في النظر إلى الفرد والمجتمع، لا سيما بعد محاولات "التحرر المجتمعي" التي برزت بصورة واضحة وبـ"سُعار" كبير في ستينات القرن الماضي. وتمحورت معظم النظريات والفلسفات حول اختزال الإنسان في بُعده المادي، دون النظر إلى الأبعاد الأخرى لهذا المخلوق "الـمُركَّب" الذي كرَّمه الله بـ"نفخة" ربانية. ووصل الفكر الغربي في حصر الإنسان ببُعده المادي، بأن غدا هذا "الـمُكرَّم" فأر تجارب لتيار ما بعد الإنسانية، وأصبح جسده مساحة واسعة ومخبراً لعمليات تجريب الذكاء الاصطناعي؛ فحضور الإنسان وديمومته ماثلان في قوة جسده وقدرته على الصمود أمام الأمراض والكوارث. وهذا مَعْلَم كبير وواضح في معنى "الانحطاط".

ومَعْلَم آخر في معنى "الانحطاط" كامن في عدم امتثال المفكّر للأبعاد القيمية والأخلاقية، حينما "يفكّر" و "يفلسف" الفعل والظاهرة. ويتجلّى هذا الأمر في نظريات وفلسفات وممارسات علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الغربيين في تصنيفاتهم للشعوب والأعراق، وتبريراتهم "غير العلمية" لتفوّق العقول والأعراق، ومن ثمّ تأييدهم لحركات الاستعمار، بوصف هذا الاستعمار "إنقاذاً" للشعوب من "التخلّف". وبناء عليه، تصبح الحركة الاستعمارية ذات بعد أخلاقي قيمي، مما يُشرعِن

وجودها وتمظهراتها في المجتمعات. فابتعدت المعرفة عن القيم والأخلاق، وأُفرغت من محتواها السامي، ليغدو خطاب المعرفة متماهياً مع خطاب السلطة وشكلاً من أشكالها. ومن اليسير أن يَضع "المفكِّر" قواعد تفسيرية، وبنىً فلسفية، ويستجلب نصوصاً دينية وتاريخية، لتبرير القتل والظلم والعنصرية، فينحاز إلى هذا الفعل اللاأخلاقي واللاقيمي، والأمثلة التاريخية الماضية والحاضرة -لا سيما في الحروب- شاهدة على هذا الانحدار الأخلاقي والقيمي لبعض المفكّرين في دائرتهم الفردية والمجتمعية والعالمية.

أما على مستوى الدائرة الإسلامية، فثمة تجليات متعددة لهذا "الانحطاط"، من أبرزها: ما أسماه عبد الحميد أبو سليمان "الرؤية الانعزالية المدرسية"؛ إذ انعزل العلماء والمفكرون في حلقات الذِّكر وأداء الشعائر والصالونات الثقافية المحصورة في عدد معين. وانشغل بعضهم بأُحادية المعرفة والتلقين والإحاطة اللغوية والنصية، وأغرق بعضهم في الفكر النظري الذي لم يخضعه للاختبار والتجريب، فبقي محاكياً لما صنعه الآخرون: سابقاً ولاحقاً، مما أثّر في النمو الإبداعي وديناميكية الفكر. وابتعد "المفكّر" عن تفحّص القضايا الأساسية التي تكتنف البيئة المجتمعية، وأصبح مندغماً ومستَهلَكاً بقضايا قد لا تكون من أولويات المجتمع والأمة وربما الإنسانية. ونتيجة لعزلة القيادة الفكرية الإسلامية ومحدودية اهتماماتها وممارساتها الاجتماعية والسياسية، لم تتطور تلك الأصول الفقهية الفرعية بما يجعلها أدوات للنظر العلمي المنهجي في أحوال النفس والكائنات والتنظيمات الاجتماعية، فلم تنشأ لدينا علوم الفطرة الإنسانية الاجتماعية، ويفسر ذلك وفرة الدراسات الفقهية النصوصية، وندرة الدراسات الفكرية المتعلقة بمسيرة حياة الأمة ومؤسساتها العامة والبدائل الحضارية، وغياب البرنامج العلمي التربوي والثقافي المتكامل.

وعلى النقيض من ذلك فقد يتقوقع المفكّر المسلم بقضاياه المحلية الجزئية، دون مشاركة فاعلة في القضايا العالمية الكُليّة، فتفتقد البشرية آنذاك التصوّر الإسلامي لمعالجة الأزمات وطرح البدائل وبناء النظريات والبرامج الإصلاحية، وسلامة المنهج الفكري. ويعني عدم مشاركة "المفكّر" فيما يستجدّ على البشرية من نوازل ومستحدثات، أنه لا يمارس دوره الحضاري الـمُستقَى من القيم العليا التي

منَّ الله بها عليه، وأهمها: الاستخلاف والعمران. وعمارة الأرض تعني بوجه من الوجوه إمداد البشرية بالرؤى والفلسفات النافعة والعقلية العلمية السننية التي تعين الفرد والمجتمع على بناء الشخصية الإيجابية والبيئة الصالحة. كما يعني أيضاً أن "الآخر" يفكر بالنيابة عن المسلم في القضايا الكبرى التي تهمّ البشرية جمعاء، فيغدو "المفكّر" المسلم تابعاً ومتلقياً ومستلباً في تحديد مصيره، وفي الإسهام بالبناء الحضاري للبشرية جمعاء. كما أنَّ عملية الإصلاح الفكري سيرورة تاريخية تأخذ بعين الاعتبار المنحنيات الحضارية والتثاقف المستمر، وتحديد طبيعة العلاقات مع الآخرين، وقدرة المسلم على إحداث الفعل بين النص والزمان والمكان. وهذا يعني أن الواقع في تغيّر مستمر، وأن الأفكار تحتاج إلى تفاعل دائم مع الذات ومع الآخر، وأن النتاج الصحيح للفكر الإصلاحي ماثل في قدرتنا على التشابك مع هذا الواقع كما هو وفي اللحظة التاريخية ذاتها، رغبة في أن يكون الواقع كما ينبغي له أن يكون لا كما هو ماثل الآن؛ أي قدرة المفكّر على إحداث التغيير والتأثير في الواقع.

وكما قلنا في كلمة سابقة بأنّ ثمة علاقة صاعدة ونازلة بين المفكّر والمجتمع والواقع في الوقت ذاته؛ إذ إنَّ المفكّر نتاج المجتمع والبيئة بأشكالها كافة، لكنه يتحرر من القيود المعيقة في مجتمعه، مستشرفاً آفاقاً لصورة المجتمع الذي يسعى لتغييره وإصلاحه، وهو في وعيه المتنامي في إدراك قضايا مجتمعه ومشكلاته ومتطلبات الارتقاء به يغدو معبِّراً تعبيراً علمياً عن الواقع والطموح، والمشهود والمنشود. وهذا الاتساق بين جهده التفكيري التنظيري من جهة، ووعيه لقضايا الواقع واحتياجاته من جهة أخرى، يتيح له امتلاك أكثر من صوت، ولعب أكثر من دور في مخاطبة المجتمع؛ فهو يهتم بالكُليّات والجزئيّات والمجرّدات في الوقت نفسه، ويتفاعل مع قضايا المجتمع ويصوغها بخطاب نابع من ثقافة المجتمع ورؤيته الكلية. وبذلك يوفّر البناء الفكري لحركات الإصلاح وعياً منهجياً قادراً على التفكير والتوصيف والتفسير والاستشراف، والتمييز بين الثوابت والمتغيرات، والمقولات الـمُحكمة والمتّصلة بالمرجعيات، والمقولات الاجتهادية المتعلقة بآراء العلماء والمفكرين، ووعياً منهجياً بالتعامل مع حركات التجديد والإصلاح في الحضارات الأخرى، وكيفية الإفادة منها دون إسقاط أو استلاب أو تعارض مع المرجعية.

ومن أوجه هذا "الانحطاط" اعتقاد "المفكّر المسلم" صلاحية النظرية والفكرة الغربية للمجتمعات كافةً، وسلامة المنهج والتصوّر في هذه الأفكار والنظريات، وقد يستقبل هذا "المفكّر" هذه النظريات والفلسفات دون وعي بسياقاتها ومنطلقاتها، ويسقطها على بيئته وعالمه الثقافي ومجتمعه، متكئاً على رؤىٰ وتصورات ومنهجيات لا تمتّ لمجتمعه بِصِلَة. وهذا فيه خلل تصوّري في عدم المايزة بين المحلّي والعالمي والكوني، والجزئي والكلي، والطبائع والوقائع، والفلسفة والأداة. لذلك، ينبغي للمفكر المسلم أن يعيد بناء هذه النظريات -لا سيما السلوكية والإنسانية والاجتماعية- بناء على المنطلقات الأساسية للمنهجية الإسلامية النابعة من التوحيد والرؤية الكُلية القرآنية، ومحاورة قضايا الواقع وإشكالياته من خلال مقاصد الشريعة وقيمها ومبادئها الكُلية، والتكامل بين مصادر المعرفة وأدواتها، ووضع التراث الإسلامي والغربي موضعهما المناسب دون تقديس أو تبخيس، والوعي التام بطبيعة الأزمة المحتفّة بالفكرَين؛ إذ الأزمة المحتفّة بالفكر والتراث الإسلامي التقليدي كامنة في الأدوات المنهجية المستخدمة فيه، وأما بالفكر الغربي فهي في الرؤىٰ الوضعية المهيمنة على مجالاته كلها. وينبغي أن يعي كذلك أن مشاركاته الحضارية لا تقتصر على العلوم السلوكية والاجتماعية والإنسانية، وإن كانت لها الأولوية واليد الطولىٰ، لما لها من تأثير كبير في صوغ الشخصية وبناء الإنسان، بل ثمة ضرورة معرفية وحضارية بإزالة القدسية عن العلوم التقنية المنضوية تحت عنوان "حيادية العلوم التقنية"، فهذه العلوم تنطلق من فلسفات ورؤىٰ وقيم غربية، ولعل ما نشهده من صراع بين رجال الدين الغربيين وعلماء الأخلاق من جهة، ومفكري التقنيات وأصحاب رقائق السيلكون من جهة أخرىٰ، دليل على افتقاد هذه العلوم إلى الحيادية والغائية وسلامة التوجه والغاية والفلسفة التي يركز عليها الفكر الديني عامةً والإسلامي خاصة.

ونختم تمظهرات "الانحطاط" بالفصام النكد الأزلي بين متلازمة "فكر ديني" و "فكر علماني"، ونشوء ثنائية حادة ومستقطِبة؛ إذ أدّىٰ الصراع بينهما إلى رهاب فكري، انعكست آثاره في الأوساط الأكاديمية والبحثية والمناهج بصورة خاصة. وانطلق كل فكر من مبدأ المحافظة على الهوية، والخوف من الاستلاب، والرغبة في بناء الكيان المجتمعي والحضاري. وكان من الأجدر أن يعي كلا الفكرين

بأنَّ ثمة خللاً يعتري الخطابين؛ فلم يدرك "المفكِّر العلماني" بأنه ينبغي أن ينطلق من هوية توضّح بنيتها الفكرية ومنطلقاتها ومقولاتها الكبرىٰ وآلياتها ومقاصدها ومجتمعها. وهذه الهوية تَضْمَن للمشروع الإصلاحي الانسجامَ والاتساق بين أفراده، ومن ثمّ، تماسك مجتمعه وصلابة خطابه، وتتكئ هذه الهوية الفكرية علىٰ مجموعة من الأسس العامة والخاصة. وعليه أن يدرك أنَّ مقومات هويته الحضارية علىٰ مرّ الأزمان كانت تتضمن الدين والتاريخ واللغة والتراث بمكوناته المتعددة. ومحاولته هدم البنىٰ التأسيسية للهوية هو انسلاخ عن/ من هذه الهوية. ولم يدرك "المفكِّر الديني" بأنَّ الخبرة البشرية متنامية، وهي حكمته، أينما وجدها تشبَّث بها، وأنَّ نقد التراث ليس نقداً للأصول التأسيسية، بل هو تناغم وتواشج مع مفهوم ديمومة النص وحركيته وحاكميته علىٰ الواقع بالتفاعل مع معطيات هذا الواقع، وجَعْل الأصول التأسيسية ومقاصد الإسلام العليا حاكمة ومهيمنة ومرشدة وموجهة للواقع. وكان بالإمكان أن نخرج من هذا "الانحطاط" بالدعوة إلىٰ الحوار البنّاء الذي يأخذ إيجابيات كل فريق، ويتفادىٰ ما من شأنه هدم المشروع الحضاري؛ ليعود للمفكّر دوره المفقود، بصفته الحقيقية: مصلحاً ومستخلَفاً في الأرض.

وعلىٰ الرغم من هذه الصور المؤلمة لمآلات الفكر في الحاضر، فإن ثمة إضاءات ملموسة أبرزها الفكر الإسلامي المعاصر؛ فكراً ورؤيةً ومدرسةً وأعلاماً، حاول من خلالها تشخيص أزمة الفرد والمجتمع والأمة والعالم، وسيظل الفكر الإسلامي رافداً وموئلاً مهماً في العطاء والإضافة علىٰ مستوىٰ البشرية جمعاء.

سيخسر العالم كثيراً من تحييد المفكّرين أو احتوائهم لمصلحة السلطة/ القوة، وتكبيلهم عن ممارسة فِعْلهم الحضاري. وسيفتقد معنىٰ الحِكمة وضرورتها أثناء الصراعات والكوارث الكبرىٰ؛ فقد علّمنا التاريخ أن الأمن الفكري هو ميزان استقرار البشرية، وهو القادر علىٰ تماسك التنوع في هذه الحضارة الإنسانية. وأيُّ رهان لا يأخذ بعين الاعتبار مكانة المفكّر وقدرته علىٰ التغيير ودوره في بناء الفرد والمجتمع، سيكون مجازفة بحق البشرية جمعاء.